المقدمة

لست عربيًا ـ لست يهوديًا ـ لست فلسطينيًا ـ لست إسرائيليًا- إننى أيرلندى أمريكى، وليس لشعبنا مصلحة واضحة فى هذه القضية. ووجهات النظر الواردة هنا تخصنى وحدى، وما سيأتى هو أفضل ما تحفظه ذاكرتى القريبة.

الكذبة الكبرى

رغم أننى نشأت فى الولايات المتحدة فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، فى أسرة ساندت بشدة النضال العادل للأمريكيين الأفارقة من أجل حقوقهم المدنية، فإننى رغم ذلك وقعت تحت تأثير ما يدور بالمدرسة والاتجاه الكاسح فى أجهزة الإعلام والثقافة الشعبية الموالية لإسرائيل، شأنى فى ذلك شأن أى شخص آخر فى أمريكا. ثم جاءت حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧م. فى ذلك الوقت اعترفت أمريكا بأن إسرائيل هى التى هاجمت أولاً هذه الدول العربية، وسرقت أراضيها، ثم طردت شعوبهم من أراضيهم. ثم أدركتُ فى ذلك الوقت أن كل شىء أخبرونى به عن إسرائيل كان كذبة كبرى، فلم تكن إسرائيل هى داود، ولكنها كانت جالوت، وقررت أن أدرس الشرق الأوسط بتفصيل أكبر؛ لكى أتبين أين تقع الحقيقة فى صراع الشرق الأوسط.

لقد تبين لى حينذاك أن لعبة كاميلوت التى أعدتها إدارة كنيدى بعد فشل الغزو لخليج الخنازير، وأزمة الصواريخ الكوبية المفتعلة، والتى كانت قريبة من الحرب النووية، كانت هى الأخرى جزءًا من الكذبة الكبرى، وقد أصبح نفس الشىء واضحًا بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية فى أمريكا اللاتينية بعد الغزو الطوعى الذى قامت به إدارة جونسون لجمهورية الدومينيكان، وكان كل شىء عرفته عن

حرب ڤيتنام، كان واضحًا أنه أيضًاجزء من الكذبة الكبرى، وهكذا أضفت الشرق الأوسط إلى قائمة الموضوعات الدولية التى أحتاج إلى أن أوليها اهتمامًا أكبر فى حياتى.

شيكاجو

دخلت جامعة شيكاجو كطالب فى سبتمبر ١٩٦٨م بعد أن حضرت مؤتمر الحزب الديمقراطى فى شيكاجو ، وبسبب ثقل المقررات الدراسية، لم أتمكن من الحصول على مقرر حول الشرق الأوسط، حتى السنة الدراسية التالية، فتقدمت إلى هذا المقرر حول سياسات الشرق الأوسط الذى يقوم بتدريسه البروفيسور «ليونارد بايندر» فقد كان هذا الأستاذ منصفًا ومتوازنًا للغاية فى تقديمه للدعاوى الفلسطينية والدعاوى العربية الأخرى ضد إسرائيل خلال محاضراته. يضاف إلى ذلك أن قائمة قراءاته المكثفة دفعتنى إلى الاطلاع على كل ما كتب تقريبًا ذلك الوقت باللغة الإنجليزية، مما هو لصالح الشعب الفلسطينى، فضلاً عن قراءة المصادر العامة الموالية لإسرائيل، وفى نهاية مقرر الأستاذ بايندر فى شتاء ١٩٧٠م، أصبحت مقتنعًا بفرضيات ثلاث:

١ - أن العالم قد ألحق بالشعب الفلسطينى عامى ١٩٤٧، و١٩٤٨م ظلمًا فادحًا.

٢ - أنه لا يمكن أن يتحقق سلام فى الشرق الأوسط، مالم يتم رفع هذا الظلم أو تصحيحه بشكل ما.

٣- أن من حق الشعب الفلسطينى، وبكل تأكيد، أن يقيم دولة مستقلة.

وقد اتخذت هذا الموقف علنًا طوال العقود الثلاثة الأخيرة، ولكن بتكلفة شخصية باهظة. فقد اتّهمتُ - بكل اتهام - بسبب مساندتى العلنية للشعب الفلسطينى، وقد شاهدتَ انتهاك كل المبادئ المعروفة فى الكرامة والحرية الأكاديميتين - اللتين تسعى إليهما أمتنا - من أجل طمس الحقائق الأساسية فى الصراع الممتد فى الشرق الأوسط. وخلال تجربتى الشخصية - كما سيتضح فيما بعد - فإن هذه الحقوق الجوفاء لا توجد فى الولايات المتحدة «أرض الأحرار ووطن

الشجعان»، والتى تهتم بتأكيد الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وفقًا للقانون الدولى. ومع ذلك فقد كان فى جامعة شيكاجو دائمًا مركز من الدرجة الأولى لدراسات الشرق الأوسط التى أوصيت بها بإلحاح عبر السنين للعديد من الطلبة فى العالم كله الذين طلبوا نصيحتى حول المكان الذى يدرسون فيه هذا الموضوع، وعلى سبيل المقارنة، **فإن مركز هارڤارد للدراسات الشرق أوسطية يمكن أن يُنظر إليه على أنه واجهة للمخابرات الأمريكية، وربما للموساد أيضًا.**

هارڤارد

ومع ذلك التحقت بهارڤارد فى سبتمبر ١٩٧١م لمتابعة درجة الدكتوراه فى كلية الحقوق، والدكتوراه فى العلوم السياسية فى كلية هارڤارد للآداب والعلوم قسم نظم الحكم، وليس مدرسة كنيدى لنظم الحكم، **وقد اخترت عمدًا أن ألتحق بنفس برنامج الدكتوراه الذى تخرج منه «هنرى كيسنجر» و«زبينيو برجنسكى» و«صامويل هنتنجتون» وغيرهم من أساتذة السياسات العملية المكيافيلية الذين تدربوا فى هارڤارد لكى يديروا الامبراطورية العالمية للولايات المتحدة،** وبعبارة أخرى فقد تلقيت نفس التدريب الذى تقدمه أمريكا لرجالها الواعدين، ولكن تحول ذلك إلى الاتجاه المغاير، فخلال السنوات السبع التالية فى هارڤارد، كنت بالغ الوضوح والمجاهرة فى مساندتى للشعب الفلسطينى بما فى ذلك - وبشكل أخص - حقوقه الإنسانية الأساسية، وحقه فى تقرير مصيره، وكذلك حقه فى دولته المستقلة، ورغم أننى شعرت بأننى أقلية منعزلة وحدى وسط بقية الطلبة فى هارڤارد فى ذلك الوقت، فقد لقيت مساندة وتشجيعًا لآرائى الموالية للفلسطينيين من الكثير من أساتذتى، ففى كلية الحقوق - فى هارڤارد - كان هناك الأستاذ «روجر فيشر» أستاذ كرسى ويلستون للقانون، والأستاذ «لويس سون» أستاذ كرسى بيمس، و«ريتشارد باكيستر» أستاذ كرسى هيدسون، و«كلايد فريدسون» أستاذ كرسى ستمسون، و«هارولد بيرمان» أستاذ كرسى آمس. أما «لويس سون» بصفة خاصة، فقد كان الأكثر إنصافًا ومعقولية فى عرضه المتسق وتحليله للحقوق القانونية ومطالب الشعب الفلسطينى عند تدريس مقرره حول قانون الأمم المتحدة خلال العام الدراسى

١٩٧٤م، ١٩٧٥م[١]. وفى قسم نظم الحكم فى هارڤارد، كان «ستانلى هوفمان» هو المشرف على أطروحتى للدكتوراه، وطوال معرفتى به لأكثر من ثلاثة عقود، كان دائمًا أكثر تعاطفًا مع محنة الشعب الفلسطينى، وهو الآن أشهر أستاذ فى هارڤارد[٢]، ومما يذكر لهارڤارد بالتقدير أن تعبيرى المستمر عن آرائى الموالية للفلسطينيين كطالب لم تؤثر على نجاحى فى الدراسة وحصولى على الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى عام ١٩٦٧م، وعلى الدكتوراه فى العلوم السياسية عام ١٩٨٣م، ثم التحقت بمركز هارڤارد للشئون الدولية ١٩٧٦م-١٩٧٨م، اللجنة التنفيذية ١٩٧٧-١٩٧٨م محاضرًا فى كلية هارڤارد ١٩٧٦م-١٩٧٨م، وهذا التسامح لم يتمتع به «وليد خالد» الذى يُعترف به على نطاق واسع على أنه واحد من أشهر خبراء العالم فى دراسات الشرق الأوسط، والذى التقيت به عندما كنت مقيمًا كطالب منتسب بمركز هارڤارد للشئون الدولية من ١٩٧٦م-١٩٧٨م. وإنه لمما يدعو للخزى أن هارڤارد لم تمنح درجة الأستاذية لـ«وليد خالد» لأنه فلسطينى، وقد كنت حاضرًا مواجهة درامية غير رسمية بينه وبين «شيمون بيريز» فى ندوة حول السياسة الخارجية الأمريكية التى أدارها «ستانلى هوفمان» فى المقر القديم فى ٦ شارع ديفنتى. وقد رفض «بيريز» أن يتراجع قيد أنملة، رغم أن «خالد» كان مرنًا، وقد اتضح أن ذلك كان مؤشرًا ومقدمة لمفاوضات السلام فى الشرق الأوسط فى الفترة من ١٩٩١م- ١٩٩٣م، حيث انخرطنا نحن الثلاثة فيها.

محاضرة عنتيبى

بعد تخرجى من كلية الحقوق جامعة هارڤارد مباشرةً فى يونيو ١٩٦٧م، ألقيت أولى محاضراتى العامة بدعوة من جمعية هارڤارد للقانون الدولى، وقد قررت أن أتحدث عن موضوع «الغارة الإسرائيلية على عنتيبى» حيث قمت بتحليل عدد من المشاكل السياسية والقانونية المتصلة بالغارة التى أجمعت وسائل الإعلام الأمريكية على الإشادة بها، وقد كان «روجر فيشر» كريمًا عندما حضر أولى محاضراتى العامة، وأمدنى أيضًا بكلمات المساندة عندما هاجمت أستاذًا آخر بسبب مناقشتى للدوافع السياسية الكامنة وراء قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بخطف الطائرة وتحويلها إلى عنتيبى.

لقد عبّرت عن رأيى فى أن المطالب السياسية للجبهة كان يمكن؛ بل كان يجب التفاوض بشأنها، بل إننا دخلنا فى جدل بسيط حول: من هم الإرهابيون الحقيقيون هنا؟ ومن الواضح أن وجهات نظرى لم يكن لها شعبية عندما عدت إلى هارڤارد فى أواخر عام ١٩٧٦، وقد أخبرنى «كلايد فيردسون» فيما بعد أن وجهات نظرى المعروفة والموالية للفلسطينيين قد أعاقت تعيينى من جانب لجنة كلية حقوق هارڤارد للتعيينات التى كان عضواً فيها، رغم محاولاته الكبيرة لتعيينى فى هارڤارد [٣].

وقد بلغت بى السذاجة أننى قررت أن أتخذ محاضرة عنتيبى نموذجًا لتأهيلى للتعيين فى أى مكان آخر كأستاذ مساعد للقانون، ولم أندهش عندما رُفض طلبى من جميع كليات حقوق القمة، ولكن فى ديسمبر ١٩٧٧م تلقيت عرضًا للعمل كأستاذ مساعد للقانون فى كلية الحقوق بجامعة إلينوى فى شامبين ـ التى كانت قد احتلت بشكل شبه رسمى، المركز الحادى عشر بين كليات الحقوق فى أمريكا بناء على تقرير الرابطة الأمريكية لكليات الحقوق ـ وهكذا عدت إلى إلينوى فى ١٤ يوليو ١٩٧٨م (يوم الباستيل) آملاً ومتوقعًا أن أكون ذات يوم قادرًا على تقديم مساهمة إيجابية لمحنة الشعب الفلسطينى.

الشرق الأوسط والجمعية الأمريكية للقانون الدولى

عند وصولى إلى إلينوى، كان أول ما فعلته هو إعادة كتابة محاضرة عنتيبى كمقال أكاديمى، وقدمته للمجلة الأمريكية للقانون الدولى، حيث قُبل على الفور، وكان ذلك أول رصيد لى كأستاذ مساعد للقانون، حيث عينت لمدة ثلاث سنوات، وهو منصب يتطلب منى إما النشر أو الإختفاء. غير أن رئيس تحرير المجلة فى ذلك الوقت، أبلغنى أننى يجب أن أزيل كل المراجع المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية فى المقال، وقال إننا لا يمكن أن ننشر فى المجلة الأمريكية للقانون الدولى أنه يمكن التفاوض مع الإرهابيين.

غير أنه من حيث المبدأ والتضامن مع الشعب الفلسطينى، فإنه لا يمكننى أن أقبل هذه الرقابة الفجة المعادية للفلسطينيين، وبطبيعة الحال رفضوا نشر مقالى، ولكن المقال نشر بعد ذلك فى هولندا بنصه الأصلى الذى كان قد كتب به [٤].

فى الوقت نفسه تقريبًا كان «كلايد فيرجسون» على وشك أن يصبح أول أمريكى إفريقى رئيسًا للجمعية الأمريكية للقانون الدولى التى تشرف على إصدار المجلة الأمريكية للقانون الدولى، وبهذه الصفة فإن «كلايد» كان سيرأس احتفال الذكرى الخامسة والسبعين لنشأة الجمعية عام ١٩٨١م، وقرر أن يضمنى إلى الفريق الذى كان مقررًا أن يرأسه هو فى ختام الاحتفال، وقال لى: إنه يريدنى هناك لكى أرسل رسالة إلى هؤلاء القوم. وقد حدث بالفعل، وهو ما يشير إليه نص خطبتى[٥]، وقد أيدت علنًا حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هى ممثله الوحيد والشرعى، وهو ما اعترفت به الأمم المتحدة، كذلك وجهت نقدًا شديدًا إلى معاملة إسرائيل للشعب الفلسطينى باعتبارها انتهاكًا للقانون الدولى الإنسانى، ووجهت إدانة للممارسات الإجرامية الإسرائيلية فى لبنان، كذلك قدمت مواقف نقدية للرقابة على الأسلحة النووية والحرب العراقية الإيرانية وكوبا وأنجولا وناميبيا وغيرها، وهى مواقف اختلفت كثيرًا عن مواقف حملة الرئيس «ريجان» فى ذلك الوقت. وبعد هذه الخطبة، تمت معاملتى من جانب أعضاء الجمعية معاملة غريبة خلال حفلهم السنوى، ولكن كلايد كان سعيدًا، وهو أمر كان مهمًا فى ذلك الوقت.

وخلال لقاءات واجتماعات الجمعية الأمريكية للقانون الدولى طوال العقد التالى، تحدثت بقوة وعلانية فى مواجهة مؤيدى إسرائيل الكُثر، مساندًا حقوق الشعب الفلسطينى وفقًا للقانون الدولى، ولكن بعد عشر سنوات من ضرب رأسى فى هذا الحائط، خلُصت إلى أننى كنت أضيع وقتى، فلم أعد منذ ذلك الوقت إلى «الجمعية الأمريكية للقانون الدولى» وإلى سلطتها، نظرًا لتحيزها الواضح لإسرائيل، وعجزها المكشوف عن التمسك فى هذا الصراع بمبادئ نظامها الأكاديمى، وكذلك الحال بالنسبة لنقابة المحامين الأمريكية، التى ظللت عضوًا فيها لمدة ٢٥ سنة، وخاصة قسم القانون الدولى بها، وكلتا المنظمتين فى نظرى يسيطر عليهما فريق من العنصريين المناهضين للعرب المسلمين مناهضة تامة.

غزو إسرائيل لـ «لبنان» عام ١٩٨٢م

وبعد عام، عندما قامت إسرائيل مرة أخرى بغزو لبنان عام ١٩٨٢م، سارعت إلى تنظيم جبهة من أساتذة القانون الدولى المعارضين للغزو، وحررت مسودة بيان

يدين الغزو، ثم دعوت حوالى ٣٥ أستاذًا للقانون الدولى فى الولايات المتحدة لكى يوقعوا عليه، ولم يكن أمرًا غير متوقع بالنسبة لى ألا أتمكن إلا من جمع المجموعة القليلة التى تضم فقط: «روجر فيشر» و«كلايد فيرجسون» و«ستانلى هوفمان» و«ريتشارد فولك» و«توم ماليزون»؛ أما المرحوم «چورج بول»، فقد ساهم بصفة شخصية بألف دولار من جيبه الخاص للمساعدة فى نشر موقفنا، غير أنه بعد جهود مضنية لم أتمكن حتى من نشر البيان فى أى مكان فى الولايات المتحدة، بينما تمكن «توم ماليزون» أخيرًا من نشره فى بريطانيا[٦].

إنه لشىء محزن حقًا أن عددًا قليلاً فقط من أساتذة القانون الدولى الأمريكيين لديهم القدرة اللازمة على إدانة الغزو الإسرائيلى الصارخ للبنان، وكذلك مساندة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وفقًا للقانون الدولى، وهذا الذى يصدر عن مجموعة من الأساتذة الملتزمين للحرص على حكم القانون فى العلاقات الدولية يمكن وصفه على أنه ليس سوى جبن ونفاق فكرى ومعنوى ومهنى من أحط الأنواع، ولم يتغير الكثير خلال العقدين الماضيين سوى أننى لا أضيع المزيد من وقتى فى محاولة تجميع أساتذة القانون الدولى الراغبين فى مساندة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى.

الحربان الوهميتان ضد الإرهاب

ولكنى بعد ذلك مباشرة وجدت نفسى أتحدث وأكتب وأحاضر فى طول البلاد وعرضها، ضد الغزو الإسرائيلى للبنان، ولمساندة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى بموجب القانون الدولى. وقد لخصت وجهات النظر هذه بعد ذلك فى مقالة عنوانها «الانشقاق حول الوفاق الاستراتيچى» ونشرت فى كتابى بعنوان «مستقبل القانون الدولى والسياسة الخارجية الأمريكية» الصادر عام ١٩٨٩م، والذى وضعت فيه نقدًا شاملاً للسياسة الخارجية لإدارة ريجان تجاه الشرق الأوسط من وجهة نظر القانون الدولى، وفى سياق مماثل أدرجت أيضًا دراستى حول مراعاة حكم القانون فى الحرب ضد الإرهاب الدولى، والتى ضمنتها نقدًا مفصلاً للحرب التى ابتدعتها إدارة ريجان ضد الإرهاب الدولى من وجهة نظر القانون الدولى مع

تركيز خاص على الشرق الأوسط. ولم يتغير الكثير بعد مضى عقدين تحت إدارة بوش الابن وحربه الوهمية ضد الإرهاب الدولى[٧]، وقد تم تحديث المقالة الأخيرة بشكل جذرى لكى تنسجم مع أحداث ١١ سبتمبر، وحرب «إدارة بوش» ضد الإرهاب وخططها لغزو وشيك للعراق.

تواطؤ يارون وشارون

أدى الاتهام القانونى ضد الغزو الإسرائيلى للبنان إلى قيامى **برفع دعوى أمام إحدى المحاكم الفيدرالية الأمريكية ضد الجنرال الإسرائيلى «أموس يارون» الذى يتحمل المسئولية الجنائية الشخصية عن مذبحة ١٩٨٢م لحوالى ألفين من الفلسطينيين الأبرياء العزل من النساء والأطفال والشيوخ فى مخيمى صبرا وشاتيلا للاجئين فى لبنان**، وحسب معلوماتى فإن هذه هى المرة الأولى التى يقوم فيها محام بتحميل الحكومة الإسرائيلية المسئولية عن تدبير مذبحة ضد الشعب الفلسطينى.

وقد خسرت الدعوى، عندما قامت حكومة ريجان رسميًا بدخول هذه الدعوى إلى جانب مجرم الحرب يارون، ولم تكن تلك مثاراً للدهشة، مادامت إدارة ريجان قد ساندت تمامًا جهود إسرائيل فى استئصال منظمة التحرير من لبنان، ولكن لأغراض تاريخية قد يهُم قراء هذا الكتاب الإشارة إلى هذه الواقعة، ولذلك نشر القائمون على تحرير الكتاب السنوى للقانون الدولى أوراقى الرئيسية فى الدعوى[٨].

وليست هناك مفاجأة عندما نعلم أن الجنرال «ايهود باراك»، قد أصبح رئيسًا لوزراء إسرائيل، وأنه عين الجنرال «يارون» مديراً عامًا لوزارة الدفاع الإسرائيلية، وهكذا تم تعيين واحد من كبار مجرمى الحرب والإبادة العرقية فى هذا المنصب المهم، حيث استمر فى ارتكاب الجرائم الدولية المليئة بالحنق ضد الشعب الفلسطينى خلال قمع إسرائيل لانتفاضة الأقصى التى اندلعت فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، على يد الجنرال «آرييل شارون» مهندس غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢م، عندما كان فى هذا الوقت وزيراً لدفاع إسرائيل ورئيسًا للجنرال «يارون» خلال مذبحة صبرا وشاتيلا، ومن هذه الزاوية كان طبيعيًا أن يستمر شارون الذى يقوم بالإبادة العرقية بتعيين مثله «يارون»، عندما أصبح شارون رئيسًا لوزراء

إسرائيل، ولم تكن مفاجأة حين ذاك أنه تحت رئاسة شارون ويارون ارتكب الجيش الإسرائيلى جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة لاتفاقية «چينيڤ الرابعة عام ١٩٤٩م» والجريمة ضد الإنسانية وضد الفلسطينيين من سكان جنين فى أبريل ٢٠٠٢م [٩]. وقد ساندت الولايات المتحدة مساندة تامة خلال عهود ريجان وبوش وكلينتون وبوش الابن، بيجن وشارون ويارون، وباراك ويارون، ثم شارون ويارون فى ارتكاب سلسلة من المذابح ضد الشعب الفلسطينى.

التحدث باسم الفلسطينيين فى الأمم المتحدة

بعد مضى عقدين من شن إسرائيل عام ١٩٦٧م لحرب الشرق الأوسط، والتى كانت سببًا فى انغماسى فى مأساة الشعب الفلسطينى، قامت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتنازل، بعقد الذكرى العشرين فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى يونيو ١٩٨٧م، وقد طلبت منظمة التحرير الفلسطينية من المدعى العام الأمريكى الأسبق «رمزى كلارك»، ومنّى أن نتحدث باسمها، وقد جلس إلى يميننا مباشرة على منصة المتحدثين الأستاذ «إبراهيم أبو لغد» الأستاذ بجامعة نورث ويسترن، بينما جلس خلفنا الوفد الفلسطينى بأكمله فى ذلك الوقت: السفير «زهدى طرزى» ونائبه الآن السفير «ناصر القدوة» والمستشار «رياض منصور». أما بقية القاعة فقد شغلها سفراء من أعضاء الأمم المتحدة المؤيدين للفلسطينيين.

وبعد أن تحدث «رمزى» بطريقة بليغة عن الحق الفلسطينى فى تقرير مصيره، تقدمت لكى أقول بشكل مباشر إن الوقت قد حان لكى يعلن الشعب الفلسطينى من طرف واحد دولته المستقلة وفقًا للقانون والعمل الدوليين، ثم حاولت أن أوضح بشكل دقيق لماذا وكيف يتم ذلك جريًا على سابقة وضعتها الأمم المتحدة فى ناميبيا، وكان رأيى أن الفلسطينيين لا يجوز لهم أن يذهبوا إلى أى مؤتمر دولى للسلام لكى **يطلبوا من الإسرائيليين أن يمنحوهم دولتهم، بل الأصح أن يقوم الفلسطينيون من طرف واحد بإعلان دولتهم المستقلة فورًا ثم يحضرون المؤتمر الدولى للسلام، لكى يطلبوا من إسرائيل ببساطة أن تجلو عن فلسطين**، وفى

إطار ذلك كله تحدثت فى حدود نصف ساعة، ولست بحاجة إلى القول بأن «أبو لغد» ظل محملقًا فىّ طوال هذه الفترة، كما لو كنت كائنًا هبط بسفينة فضاء من كوكب المريخ، وعند هذا الحد؛ فقد كان أقصى ما تتوقعه منظمة التحرير أن تعلن عن نفسها حكومة فى المنفى.

وعلى النقيض فقد شرحت لمنظمة التحرير وللأمم المتحدة كلتيهما، لماذا وكيف يجب على الفلسطينيين أن ينشئوا دولتهم المستقلة وأن يُعترف بفلسطين دوليًا، بما فى ذلك بشكل خاص اعتراف الأمم المتحدة بها. **فلا بد أن تكون هناك دولة قبل أن تكون هناك حكومة فلسطينية، وهو أمرٌ تعلمته وأتذكره من الامتحان النهائى الذى أجراه «لويس سون» فى مادته عن قانون الأمم المتحدة فى كلية الحقوق جامعة هارڤارد**. وقبل أقل من ١٨ شهرًا على كلمتى فى الأمم المتحدة، قرر المجلس الوطنى الفلسطينى أن تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حكومة مؤقتة لدولة فلسطين، وليس حكومة فى المنفى، ولكن ذلك يعد قفزًا سريعًا على القصة.

الجدل مع الأردن

بعد أن أنهيت كلمتى أمام الأمم المتحدة، طلب نائب السفير الأردنى مباشرة من رئيس المؤتمر حق الرد، **وقد وبخنى على أننى كأستاذ للقانون الدولى، يجب أن أعرف أنه من الأفضل ألا أقترح علنًا تفتيت دولة عضو فى الأمم المتحدة، وهى الأردن، فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك، وقد كان بالطبع يشير إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية التى تم احتلالها وضمها إلى الأردن بشكل غير قانونى بعد انتهاء انتداب بريطانيا على فلسطين حتى حرب ١٩٦٧م، عندما كانت الضفة الغربية لا تزال تحتلها الأردن بشكل غير شرعى، بينما قامت إسرائيل بشكل غير شرعى أيضًا بضم القدس الشرقية.**

ومادمت أتحدث فى مقر الأمم المتحدة كضيف على منظمة التحرير، كان يتعين علىّ أن أكون ديپلوماسيًا تمامًا فى ردى على نائب السفير الأردنى، ولذلك قمت باختيار كلماتى بعناية فائقة وقلت: «لقد كان الأردن دائمًا مفيدًا بقدر ما يستطيع للشعب الفلسطينى تحت كل الظروف، ولكن العالم كله يعترف أن هذه الأراضى

أراض فلسطينية» وقد اندهش «أبو لغد» لهذه اللهجة الدبلوماسية؛ لأنه يعرف تمامًا أننى لا أختزل الكلمات، وقد حدث المزيد من الجدل الدبلوماسى عدة مرات بينى وبين نائب السفير الأردنى حول حق الشعب الفلسطينى فى أن ينشئ من طرف واحد دولته المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة مع القدس الشرقية كعاصمة للدولة، ولكنه اتفق معى فى النهاية، تمامًا كما فعل الملك حسين بعد ذلك فى يوليو ١٩٨٨م.

الانتفاضة الأولى

بعد كلمتى فى الأمم المتحدة مباشرة سألنى أعضاء الوفد الفلسطينى عدة أسئلة حول الأسباب والطريقة التى يمكنهم المضى بها للقيام بإعلان من طرف واحد لدولتهم المستقلة وفقًا للقانون والعمل الدوليين، وطلب منى «زهدى طرزى» أن أعد مذكرة قانونية عن المسألة بأكملها حتى تبحث بشكل رسمى فى منظمة التحرير الفلسطينية، وما دمت أقف متضامنًا مع الشعب الفلسطينى، كان يجب أن أقوم بذلك فورًا وبلا مقابل، وقد أمضيت الصيف كله فى بحث وإعداد المذكرة القانونية، وأعطيتها لمساعدتى فى البحث لكى تقوم ببحث وتوثيق وإضافة الهوامش إلى المذكرة، وقد أعادت مسودة المذكرة إلىّ فى ديسمبر ١٩٨٧م عندما بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى فى غزة.

لقد كانت الانتفاضة الأصلية هَبّة تلقائية قام بها الشعب الفلسطينى الذى عاش تحت احتلال إسرائيل العنصرى الاستعمارى، الذى يمارس الإبادة طوال عشرين عامًا، وقد أخذَت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى مقرها فى تونس على غرة، بحيث لم تعلم باندلاع الانتفاضة فى فلسطين المحتلة، فمنظمة التحرير لم تأمر بقيام الانتفاضة، ولم توجه هذه الانتفاضة، بل إن المنظمة كانت دائمًا تجاهد من أجل محاولة أن تتمشى معها، وقد سارع قادة الانتفاضة المقيمون فى فلسطين المحتلة بتشكيل قيادتهم الموحدة، وفى شتاء ١٩٨٨م أصدرت القيادة الموحدة بيانًا طالبت فيه: **أنه وفاءً لشجاعة وبسالة ومعاناة الشعب الفلسطينى الذى يعيش فى فلسطين المحتلة خلال الانتفاضة، يتعين على منظمة التحرير أن تنشئ دولة مستقلة لكل الفلسطينيين المقيمين فى أرجاء العالم،** وكان ذلك هو الوقت نفسه الذى سلمت فيه مذكرتى القانونية بعد مراجعتها إلى منظمة التحرير حول هذا الموضوع بالذات، والتى جعلت عنوانها «إنشاء دولة فلسطين».

ولم يجدّ جديد فى هذا الصدد لعدة أشهر، فقد ساد صمت طويل من جانب منظمة التحرير، وأصبح واضحًا بالنسبة لى أن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة سوف يخلق مشاكل سياسية داخلية عديدة لمنظمة التحرير التى كانت تعمل فى ذلك الوقت على أساس مبدأ التوافق، ففى تلك الأيام كانت حركة الاستقلال الفلسطينى تمثل ديموقراطية حقيقية، وكان من شأن إنشاء دولة فلسطين أن يرغم منظمة التحرير على اتخاذ عدد من القرارات السياسية الصعبة التى كان يمكن أن تحدث انقسامًا خطيرًا بين مختلف المجموعات المشكلة لحركة الاستقلال الفلسطينى فى وقت كان فيه الشعب الفلسطينى يتعرض للمذابح من جانب الجيش الإسرائيلى الذى كان يقمع الانتفاضة، ولذلك لزمت الصمت.

إنشاء الدولة الفلسطينية

فى ٣١ يوليو ١٩٨٨م كنت أقوم بالتدريس فى مقررات صيفية عندما أعلن الملك حسين ملك الأردن عن قطعه لكل صور الارتباط القانونى والإدارى بين الأردن والضفة الغربية، وفى حصة المساء سألنى طلابى عما سوف يحدث نتيجة لهذا القرار، وللأمانة فقد كنت جاهلاً حقّا الإجابة، وعندما عدت إلى مكتبى بعد انتهاء التدريس، كانت هناك رسالة تنتظرنى على مكتبى من «زهدى طرزى»، وطلب منى أن أذهب إلى نيويورك فورًا لمناقشة مذكرتى القانونية، وكان فى انتظار الاجتماع الذى انعقد بمقر وفد المنظمة فى الأمم المتحدة فى نيويورك «زهدى طرزى وناصر القدوة، ورمزى كلارك» وكذلك «توم وسالى ماليزون»، ومادمت قد أعددت مذكرة قانونية شاملة عن كيفية إنشاء دولة فلسطينية، فقد كان حظى فى الحديث أوفر، وكان لدى الفلسطينيين قائمة من الأسئلة من مقر المنظمة فى تونس الذى أراد منا أن نجيب عنها، وأن نرسل مرة أخرى إلى قيادة المنظمة، وكان السؤال الأول هو: لماذا يتعين على منظمة التحرير أن تنشئ دولة فلسطينية مستقلة؟ وكانت إجابتى مقتضبة: «إذا لم تنشئوا هذه الدولة، فإنكم سوف تهدرون حقكم المعنوى فى قيادة شعبكم»، وحتى لا يكون هناك أى سوء فهم فى عملية النقل، فقد قمت أنا شخصيّا بإرسال هذه الرسالة بالفاكس إلى أعلى المستويات فى المنظمة فى تونس.

وبعد هذا الاجتماع، بقيت مستشاراً قانونيّا لمنظمة التحرير حول إنشاء دولة فلسطين، ودون مقابل، وصامداً فى التضامن مع الشعب الفلسطينى، وبشكل علنى بالمعنى الحقيقى لهذا التقليد القانونى.

وقد أصبحت مذكرتى القانونية هى أساس موقف منظمة التحرير فى حقهم فى إنشاء الدولة الفلسطينية. ورغم أن المذكرة قدمت أصلاً بشكل سرى إلى منظمة التحرير، فقد تمكن «إبراهيم أبو لغد» من نشر هذه المذكرة فى مجلة الشئون العربية الأمريكية[١٠]، ثم أضفتها بعد ذلك إلى كتابى الصادر عام ١٩٨٩م، حول «مستقبل القانون الدولى والسياسة الخارجية الأمريكية»، كما أضفت للكتاب إعلان الاستقلال الفلسطينى، ورفض المواد الأساسية الإضافية الشارحة، والتى يتضمنها الفصل الثانى بعنوان«إنشاء دولة فلسطين».

إعلان الاستقلال الفلسطينى

فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨م أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعه بالجزائر قيام دولة فلسطين المستقلة الجديدة، وفى مساء ذلك اليوم، وبعد انتهاء الصلاة فى المسجد الأقصى فى القدس، انطلق المصلون من المسجد إلى الساحة الكبرى أمام قبة الصخرة، ثم نهض أحد الرجال وأخذ يتلو إعلان الاستقلال الفلسطينى أمام هذا الحشد المجتمع.

لقد سبق أن نصحت منظمة التحرير بأن الدولة الفلسطينية يجب أن تعلن أيضًا من عاصمة الدولة الجديدة فى القدس؛ لأنه ما دام الإعلان عن دولة فلسطين سوف يبدأ باسم الله فإنها يجب أن تعلن أمام الساحة الكبرى أمام المسجد الأقصى وثالث الأماكن المقدسة فى الإسلام وعقب الصلاة يوم الاستقلال.

وقد أبلغت منظمة التحرير الفلسطينية أنه يسعدنى أن أكون ذلك الشخص الذى يقوم بهذه المهمة، إلا أن ذلك لم يكن مناسبًا لأنى لستُ فلسطينيّا، ولهذا السبب نفسه لم أتحمس لطلبهم فى أن أكتب المسودة الأولى لإعلان الاستقلال الفلسطينى، ولكن بعض مقترحاتى يمكن تبنيها فى الإعلان وفى البيان السياسى الملحق به، وهكذا فإنه بالنسبة لحكومة المنفى، فقد أصبح لنا بالفعل قيادة سياسية على أرض فلسطين.

وبعد ١٥ نوفمبر ١٩٨٨م مباشرة رغب الرئيس الفلسطينى «ياسر عرفات» فى أن يسافر إلى «الجمعية العامة للأمم المتحدة» لكى يشرح هذه التطورات الكبرى للعالم كله فى المقر الرسمى للمنظمة، لكن إدارة ريجان منعت الرئيس الفلسطينى بشكل غير مشروع من الحصول على التأشيرة المطلوبة. وقد طلب «أبو لغد» أن أقدم نصيحتى حول ما «إذا كان عرفات لا يستطيع أن يأتى إلى الجبل، فإنك يجب أن تأخذ الجبل إلى عرفات». دع الجمعية العامة تؤجل ثم تعيد الانعقاد فى مقرها فى چينيف، وهكذا فعلت.

وقد تحدث الرئيس «عرفات» فى اجتماع الجمعية العامة فى دورة خاصة فى چينيف، وكانت تلك البداية الحقيقية لعملية السلام فى الشرق الأوسط من جانب الشعب الفلسطينى نفسه، وليس من جانب الحكومة الأمريكية ولا إسرائيل بالتأكيد، ونتيجة لذلك بدأ الرئيس ريجان حينذاك «حواراً ديپلوماسيّا رسميّا» بين الحكومة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية التى تقوم لجنتها التنفيذية مقام الحكومة الانتقالية لدولة فلسطين، وهذا لا يقل عن كونه اعترافًا ديپلوماسيّا واقعيّا. هذا الحوار الديپلوماسى الأمريكى الفلسطينى استمر حتى اليوم.

الاعتراف الديپلوماسى

وكما تنبأت لمنظمة التحرير، حقق إنشاء الدولة الفلسطينية نجاحًا مدويًا، فقد حصلت فلسطين أخيراً على الاعتراف الديپلوماسى القانونى من حوالى ١٣٠ دولة. ولم تمتنع فى ذلك سوى أوروپا بسبب الضغط الأمريكى السياسى المكثف، ومع ذلك فإنه حتى الدول الأوروپية قد وافقت على الاعتراف بشكل واقعى بالدولة الفلسطينية. وأخيراً وعد الاتحاد الأوروپى بأن يعترف اعترافًا قانونيّا بفلسطين.

أكثر من ذلك، فإنه وفقًا للاستراتيچية التى وضعتها لمنظمة التحرير، كان على الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين أن تثير بشكل متكرر قرار الاتحاد من أجل السلم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠م؛ لكى تواجه الاعتراضات الأمريكية فى مجلس الأمن؛ لكى تحصل فلسطين على كل حقوق عضو الأمم المتحدة عدا حق التصويت[١١]. وبعبارة أخرى، أصبحت فلسطين أخيراً عضواً فى الأمم المتحدة بشكل واقعى لا قانونى.

ولا يزال الڤيتو يعوق أى طلب فلسطينى رسمى لعضوية الأمم المتحدة. وقد أدى التهديد الأمريكى باستخدام الڤيتو فى مجلس الأمن إلى عدم تمتع الدولة الفلسطينية بعضوية قانونية فى الأمم المتحدة.

غير أن عضوية فلسطين فى الأمم المتحدة مسألة وقت، ولكنها للأسف تعنى المزيد من سفك دماء الشعب الفلسطينى، والدليل على ذلك - على سبيل المثال - قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ الصادر فى ١٢ مارس ٢٠٠٢م والذى يؤكد تصوراً للمنطقة تقوم فيها دولتان: «إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبًا لجنب فى إطار حدود آمنة ومعترف بها» ولو كانت الحكومة الأمريكية جادة حقًا بشأن الدولة الفلسطينية وتحقيق السلام فى الشرق الأوسط على أساس حل يقوم على دولتين، فإن كل ما هو مطلوب منها أن تقف على الحياد؛ لكى تسمح لأعضاء الأمم المتحدة الآخرين بأن يقبلوا رسميًا فلسطين فى عضوية الأمم المتحدة.

محاولة الانضمام إلى اتفاقيات جينيف وبروتوكوليها

بعد أن انتهت كل الأحداث الدرامية والصعبة، سألنى «إبراهيم أبو لغد» عن الخطوة التالية؛ «أن تصبح دولة فلسطين طرفًا فى اتفاقات جينيف الأربعة لعام ١٩٤٩م وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧م»، وقد أوضحت عددًا من الأسانيد لهذه التوصية: أولها أن تتم الإشارة فى البداية إلى أن دولة فلسطين سوف تمارس حقها فى القانون الدولى فى الدفاع عن النفس وفق قوانين وأعراف الحرب، وكذلك وفق القانون الدولى الإنسانى، وثانى هذه الأسانيد أنها سوف تقوم بحماية المدنيين الأبرياء على جانبى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وثالث هذه الأسانيد أن هذه الدولة سوف تقيم أساسًا لكى يُحاكم الجنود الفلسطينيون فى أرجاء العالم ليس بوصفهم إرهابيين، بل بوصفهم أسرى حرب، فى كل الأوقات.

وقد وافقنى «أبو لغد» على منطقى وتوصيتى، ولذلك فإنه بناء على طلبه أعددت مذكرة قانونية؛ لكى تنظرها الحكومة المؤقتة فى دولة فلسطين حول الأسباب التى تدعو دولة فلسطين أن تكون طرفًا فى اتفاقات جينيف الأربعة لعام ١٩٤٩م وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧م، وقد أرسلت بالفاكس نسخة من المذكرة فى ٢٢/ ٣/ ١٩٨٩م مباشرة إلى الرئيس عرفات شخصيًا.

فى ١٤ يونيو ١٩٨٩م أودع سفير فلسطين فى الأمم المتحدة فى چينيف وثيقة الانضمام لاتفاقات چينيف الأربعة وپروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧م باسم دولة فلسطين لدى المجلس الفيدرالى السويسرى؛ لأن الحكومة السويسرية هى المستودع بالنسبة للاتفاقيات والپروتوكولات، ومع ذلك مارست الحكومة الأمريكية ضغطًا ديپلوماسيًا وسياسيًا هائلاً على الحكومة السويسرية لكى ترفض وثيقة انضمام فلسطين، وبالنسبة لى، فإن ذلك السلوك مريض ومقزز، فنحن أمام مبادرة ديپلوماسية كبرى عمدت أصلاً أن تكون إنسانية فى الأساس بطبيعتها لحماية الأرواح البشرية البريئة على جانبى الصراع، ومع ذلك ذهبت الولايات المتحدة بعيدًا فى نجاحها فى تخريب المبادرة[١٢].

عزلة الفلسطينيين

هذه التطورات الدرامية السياسية والقانونية الهائلة، تم تلخيصها فى مقالى «الحق القانونى الدولى للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وفى دولته المستقلة» الذى قُبل للنشر فى مجلة الشئون العربية الأمريكية خلال صيف عام ١٩٩٠م عندما غزا العراق الكويت، وقد رفضت الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين أن تنضم إلى التحالف الذى شكله الرئيس بوش الأب لمهاجمة العراق، وبدلاً من ذلك، فإنها عملت مع ليبيا والأردن لاستصدار قرار سلمى لهذا الصراع فى الإطار العربى.

ومن حيث المبدأ والسلام، فإن القيادة الفلسطينية والشعب كانوا ولايزالون يعاملون بشكل غير عادل من جانب الولايات المتحدة ومصادر الأنباء الغربية.

وعندما بدأت أزمة العراق تندلع فى أواخر ١٩٩٠م قمت بتصحيح مسودات المقال الذى كان مقررًا أن يكون المقال الرئيسى فى العدد التالى من مجلة الشئون العربية الأمريكية، والذى كان من المقرر أن يظهر فى نهاية العام الجديد، فى تلك الأثناء تلقيت إخطارًا من مكتب تحرير المجلة بأن العدد قد وصل إلى المطبعة، وسوف يوزع قريبًا، وكان الشىء الآخر الذى سمعته هو أن المدير التنفيذى للمنظمة الأم قد استقال. كان معلومًا تمامًا أن مجلة الشئون العربية الأمريكية والمنظمة الأم، كانتا فى الواقع تتلقيان عونًا كبيرًا من صناديق الخليج العربية، وأبلغت بعد ذلك بأن

العدد بأكمله من مجلة الشئون العربية الأمريكية، بما فى ذلك مقالى الذى يعتبر المقالة الرئيسية قد ألغى وسُحب ولن يرى النور مرة أخرى، **كان واضحًا أن الممولين من دول الخليج العربى لمجلة الشئون العربية الأمريكية والمنظمة الأم لم يشاءوا أن يروا مقالاً رئيسيًا يؤكد على أن الشعب الفلسطينى له حق تقرير مصيره والحق فى دولة مستقلة فى مرحلة الحرب التى تقودها الولايات المتحدة ضد العراق دون مساندة من الفلسطينيين.** هذه المقالة نشرت بعد ذلك فى مجلة فى ستوكهولم فى السويد[١٣]، وقد أوردتها هنا فى هذا الكتاب.

خلال الخمسة والعشرين عامًا الماضية من مساندتى المستمرة لحقوق الشعب الفلسطينى وفقًا للقانون الدولى، لاتعى ذاكرتى المرات التى كانت محاضراتى ومناقشاتى وإصداراتى وظهورى تواجه بالتدخل والتجاهل، بل وكانت تتعرض للإلغاء التام، ولكن كان ذلك هو المرة الأولى، أن وجهات نظرى الموالية للفلسطينيين تمنع عن طريق مصدر عربى، لم ولن تكون تلك هى الحادثة الأخيرة. هذا الموقف ـ الذى لا يمكن تبريره ـ المعادى للفلسطينيين من جانب منظمة عربية أمريكية رائدة بتشجيع من الممولين من دول الخليج العربية، قد جعل من الواضح للغاية كيف أن مأساة الشعب الفلسطينى قد أصبحت مأساة يائسة حقًا، **وقدتم التخلى عن الفلسطينيين، بل وخيانتهم من جانب بعض الدول العربية، والفسطينيون يعتمدون على أنفسهم، وأنهم يعرفون ذلك حق المعرفة؛** لذا فإن القارئ يجب أن يترجم كل البيانات الحالية المنافقة والمناورات الدبلوماسية من جانب قيادات الحكومات العربية فى ضوء هذه الحقيقة المؤكدة، والتى لايمكن إنكارها، وسوف يشعرون بسعادة كبيرة لتخليهم عن الحقوق الأساسية فى فلسطين وللشعب الفلسطينى مقابل المزيد من المال والأسلحة المقدمة من الولايات المتحدة؛ لأن معظم هؤلاء القادة العرب يجدون أن فلسطين والفلسطينيين ليسوا سوى مشكلة محلية، ولكنها ليست كذلك بالنسبة للشعب العربى، وحقًا بالنسبة للشعوب الإسلامية فى كل مكان.

مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط

فى حالتى؛ فإن مقالى الذى تم شطبه، قد زودنى بجرعة ممتازة عن الموقف القانونى والدبلوماسى الذى واجهه الشعب الفلسطينى قبيل قيام ما سمى بتحالف

بريطانيا والولايات المتحدة خلال حربهم الإبادية ضد العراق[١٤]، ولكى يحصل وزير خارجية الولايات المتحدة «چيمس بيكر» على مساندة الزعامات العربية لهذه المذبحة، فإنه وعدهم أنه عندما تنتهى الحرب فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفعل شيئًا للفلسطينيين، وأخيرًا فإن مفاوضات الشرق الأوسط افتتحت فى مدريد فى نهاية عام ١٩٩١م. فى ذلك الوقت دعيت من جانب منظمة التحرير للسفر إلى تونس لأتحدث فى المؤتمر الذى انعقد للمساندة والتضامن مع الوفد الفلسطينى الذاهب إلى مدريد. وقد أجريت مشاورات مع زعماء منظمة التحرير فى تونس الذين مُنعوا بشكل غير قانونى من حضور مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط التى رتبتها الولايات المتحدة، والتى جرت بالتعاون مع إسرائيل، رغم الحقيقة القائلة بأن الأمم المتحدة كانت قد اعترفت منذ وقت طويل لمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى.

عندما عدت إلى وطنى سُئلت بأن أعمل كمستشار قانونى للوفد الفلسطينى فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، الذى قاده «حيدر عبد الشافى» غير أن بعض أهم الأعمال التى قمت بها ـ كمحام ـ للدكتور عبد الشافى والوفد الفلسطينى يمكن أن يعثر عليها القارئ فى مقالى «انتفاضة الأقصى والقانون الدولى» التى بنيت على أساس محاضرة عامة فى جامعة ولاية إلينوى بلومنجتون نورمال فى ٣٠ سبتمبر سنة ٢٠٠٠م. ونشرت نسخة مطورة ومنقحة ومراجعة من هذه المقالة بعد ذلك من جانب العاملين بمجال التفاهم بالشرق الأوسط[١٥]، و نسخة أخرى منقحة ومحدثة من هذه المقالة تظهر هنا تحت عنوان «من اتفاقات أوسلو إلى انتفاضة الأقصى».

البديل الفلسطينى لأوسلو

لعله من الأمور الشائعة أن اتفاق أوسلو قد وقّع فى البيت الأبيض ضد كل المعارضات الشديدة من الدكتور «عبد الشافى» الذى عمل بناءً على نصيحتى ومشورتى، وحقًا فإنه خلال عام سابق طلب منى الدكتور عبد الشافى أن أعد له عرضًا فلسطينيًا مضادًا للعرض الإسرائيلى؛ لكى يقدم على التفاوض حول اتفاق

سلام حقيقى ومؤقت مع إسرائيل، وقد قمت بذلك من خلال تحرير مذكرة قانونية بعنوان «الاتفاق الانتقالى والقانون الدولى» والتى نشرت بعد ذلك فى مجلة الدراسات العربية ربع السنوية[١٦]، وقد وافق الوفد الفلسطينى على المذكرة القانونية التى تقدمت بها، وكذلك اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التى تضم الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، وأصبحت هذه المذكرة هى البديل الفلسطينى لأوسلو[١٧]، وتم تضمينها فى هذا الكتاب.

ونتيجة للعملية التى وُصفت فى الفصل الأول من هذا الكتاب، فإن بانتوستان أوسلو وقع فى حديقة البيت الأبيض فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، ومرة ثانية لزمت الصمت لمدة السنوات الأربع التالية أتعقب إسرائيل.

لقد كان من المناسب والملائم أننى تمكنت من فرصة العودة إلى فلسطين فى ديسمبر ١٩٩٧م؛ لكى أحتفل بالذكرى العاشرة للانتفاضة الأصلية، وزرت نفس الشارع فى غزة الذى بدأت فيه الانتفاضة، ثم أعطيت محاضرة عامة أمام مؤتمر حقوق الإنسان الذى انعقد فى مقر المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان فى غزة، وكان عنوان محاضرتى «فلسطين يجب أن تقاضى إسرائيل عن جرائم الإبادة أمام محكمة العدل الدولية» التى نشرت بعد ذلك فى مجلة شئون الأقليات الإسلامية، وقد التقيت شخصيًا بالرئيس عرفات بعد ذلك فى مقره الذى قُصف بالقنابل فى غزة، وناقشت فكرة المحكمة الدولية المقترحة ضد الإسرائيليين لأعمال الإبادة المرتكبة ضد الفلسطينيين، ووضعت الاقتراح مكتوبًا بين يدى الرئيس عرفات، ومنذ اجتماعنا الأخير فى ديسمبر ١٩٩٧م، طلبت عدة مرات أن يقوم برفع دعوى ضد أعمال الإبادة الإسرائيلية نيابة عن فلسطين وعن الشعب الفلسطينى أمام محكمة العدل الدولية فى لاهاى، ولكن كل ذلك لم يكن له جدوى!!.

وضع القدس

من أهم الموضوعات التى عالجتها عبر السنين بشكل متكرر للشعب الفلسطينى كان موضوع القدس.

وعلى سبيل المثال، فقد عملت مع «ميخائيل سابا» لمنع الحكومة الأمريكية من نقل السفارة الأمريكية بشكل غير قانونى من تل أبيب إلى القدس، ولكى نحبط هذا المسعى أعددت مذكرة قانونية حول الاتفاقية الأمريكية/ الإسرائيلية حول الشراء والتأجير لعام ١٩٨٩م والتى تمكن من إنشاء السفارة الأمريكية فى القدس، وأرسلت المذكرة إلى عضو الكونجرس «لى هاميلتون» الذى كان حينذاك رئيسًا للجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط المتفرعة عن لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب الأمريكى. وقد نشرت هذه المذكرات فى مجلة الشئون العربية الأمريكية [١٩]، ولايزال لوبى إسرائيل ومساندوها فى الكونجرس يحاولون الضغط على الحكومة الأمريكية لكى تنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس[٢٠]، وبالطبع هذه كارثة ديبلوماسية وقانونية وسياسية.

والحق أن هناك مشكلة وفقًا للقانون والعمل الدولى فيما يتعلق بقيام الحكومة الأمريكية بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس كجزء من تسوية شاملة فى الشرق الأوسط حيث يمكن اعتماد هذه السفارة فى نفس الوقت لدى إسرائيل وفلسطين مع الاعتراف بالقدس عاصمة للدولتين، أما لماذا وكيف يمكن عمل ذلك، فقد شرحته بالتفصيل فى موضوع آخر من هذا الكتاب، وقد أقرت منظمة التحرير منذ سنوات اقتراحى الذى أعددته حول الوضع النهائى للقدس، ولكن إسرائيل تريد أن تستحوذ على القدس. ولم تكن الولايات المتحدة يومًا منصفة عندما يتعلق الأمر بفلسطين وبالشعب الفلسطينى.

حملة حرمان إسرائيل من الاستثمار

خلال إعداد إعلان الاستقلال الفلسطينى، درس الفلسطينيون بعناية إعلان الاستقلال الأمريكى، وكذلك إعلان جمهورية أيرلندا لعام ١٩١٦م، وكما نرى من نص الإعلان الوارد أدناه، **عمد الفلسطينيون إلى صياغة إعلانهم على نمط الإعلان الأمريكى، بعبارة أخرى: سعى الفلسطينيون عمدًا إلى التواصل مع الأمريكيين بنفس الشروط التى اعتقد الفلسطينيون أن الأمريكيين يمكنهم فهمهم**

والتعاطف معهم. وهناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن رسالتهم قد وصلت أخيراً وتم استقبالها استقبالاً حسنًا من جانب الشعب الأمريكى.

وقرب ختام المحاضرة العامة السالف الإشارة إليها التى ألقيتها فى جامعتى «إلينوى» و «بلومنجتون نورمال» فى ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٠م، أطلقت نداء لشن حملة قومية لحرمان إسرائيل من الاستثمار، ووضعته على الإنترنت. **وكرد فعل على ذلك، شن طلاب العدالة فى فلسطين والتابعون لجامعة كاليفورنيا فى بيركلى حملة حول حرمان إسرائيل من الاستثمار فى الجامعة، ثم بحثت جامعة «أن أربور» فى ميتشيجان حجب الأموال عن إسرائيل. ثم قام الطلبة الفلسطينيون فى جامعة إلينوى فى أربانا شامبين - الذين كان لى حظ تقديم النصح لهم - بشن حملة على تبديد إسرائيل للموارد الأمريكية. ووفقًا لأحدث إحصاء، فقد نظم قرابة خمسين تجمعًا سكنيًا للطلبة فى الولايات المتحدة حملات باعتبار إسرائيل عبئًا على الولايات المتحدة، لكن هذه الحملات الشعبية تبخرت.**

إنه يتعين على كل المواطنين والحكومات المعنية أن ينظموا حملة مكثفة لتوضيح الأعباء الاقتصادية لإسرائيل على نفس الخط الذى اتبعوه فى محاربة نظم الأبارتهيد العنصرى السابق فى جنوب إفريقيا[٢١]. هذه الحملة العالمية الشاملة ضد إسرائيل سوف تلعب دورًا حاسمًا فى تفكيك نظام الأبارتهيد ضد الشعب الفلسطينى الذى يعيش فى فلسطين المحتلة، مثله فى ذلك مثل من يعيش فى إسرائيل ذاتها.

لكل هذه الأسباب فإن الحملة الدولية المناهضة لإسرائيل من هذه الزاوية يمكن أن تؤدى إلى مصالحة تاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما حدث ذلك بنجاح بين البيض والسود فى جنوب إفريقيا. ويمكن لهذه الحملة العالمية أن تضفى قوة سياسية واقتصادية للفلسطينيين تكفى للتفاوض على تسوية شاملة وعادلة مع الإسرائيليين، مثلما حدث للسود فى جنوب إفريقيا. وتقف جنوب إفريقيا اليوم شاهدًا على أمل الشعوب والدول فى العالم بأسره. إن الشىء نفسه يمكن أن يصبح حقيقة لفلسطين وإسرائيل.

***

الهوامش

1. *See Remarks in Honor of Louis Sohn*, in my The Future of International Law and American Foreign Policy xvii-xx (1989).
2. *See Hans Morgenthau on Stanley Hoffmann*, in my Foundations of World Order viii-ix (1999).
3. *See* my *In Memoriam: C. Clyde Ferguson, Jr. — "With Compassion."* 97 Harv. L. Rev. 1259-62 (1984).
4. *The Entebbe Hostages Crisis*, 29 Nether. Int'l L. Rev. 32 (1982).
5. *The American Society of International Law: 75 Years and Beyond*, 75 Am. Soc'y Int'l L. Proc. 270 (1981), *reprinted in* my Defending Civil Resistance Under International Law 320-27 (1987).
6. *Violations of International Law*, Middle East International, September 3, 1982, *reprinted in* my *Defending Civil Resistance Under International Law* 335-38 (1989).
7. *See George Bush, Jr., September 11th and the Rule of Law*, in my The Criminality of Nuclear Deterrence 16-39 (2002).
8. *Memorandum on the Yaron Case*, 5 Palestine Y.B. Int'l L. 254, 257 (1989).
9. *See* Human Rights Watch, Jenin: IDF Military Operations, Vol. 14, No. 3(E) (May 2002).
10. *Create the State of Palestine!*, American-Arab Affairs, No. 25, at 86 (Summer 1988).
11. *See* Mary Barrett, *PLO Looks at the Uniting for Peace Plan in UN*, Arab American News, Vol. VI, No. 269, June 30-July 6, 1990.
12. *See Application to Accede to the Geneva Conventions*, 5 Palestine Y.B. Int'l L. 318-24 (1989).
13. *The International Legal Right of the Palestinian People to Self-Determination and an Independent State of Their Own*, 12 Scandinavian J. Development Alternatives, No. 2 & 3, at 29 (June-Sept. 1993).
14. *See* Ramsey Clark, The Fire This Time (1992); *Francis A. Boyle, U.S. War Crimes During the Gulf War*, New Dawn Magazine, No. 15 (Sept.-Oct. 1992) *and on* Counterpunch.org, Sept. 2, 2002; Boyle, *Petition on Behalf of the Children of Iraq Submitted to the United Nations*, 23 Arab Studies Quarterly, No. 4, at 137 (Fall 2001).
15. *Law & Disorder in the Middle East*, The Link, Vol. 35, No. 1 (Jan.-Mar. 2002).
16. *The Interim Agreement and International Law*, 22 Arab Studies Quarterly, No. 3, at 1-44 (Summer 2000).
17. *See* Bilal Al-Hassan, *PLO Annuls All Legal Advice*, Inquiry, Spring 1994, *and in* Arab American News, Vol. X, No. 475, Oct 1-7, 1994, at 4.
18. *Palestine:; Sue Israel for Genocide before the International Court of Justice!*, 20 J. Muslim Min. Aff., No. 1, at 161-66 (2000).
19. *Memoranda of Law on the U.S.-Israel Land-Lease and Purchase Agreement of 1989 (Ex. Comm. 89-57)*, American-Arab Affairs, No. 30, at 125 (Fall 1989).
20. *See* Walid Khalidi, The Ownership of the U.S. Embassy Site in Jerusalem (2000).
21. *See* my Defending Civil Resistance Under International Law 211-81 (1987); John Quigley, Palestine and Israel (1990).